الحالة الساكنة بوصفها سياسة: قراءة في الاقتصاد الاجتماعي للركود الإمبريالي المُقدَّس

د. مظهر محمد صالح

12 شباط 2026

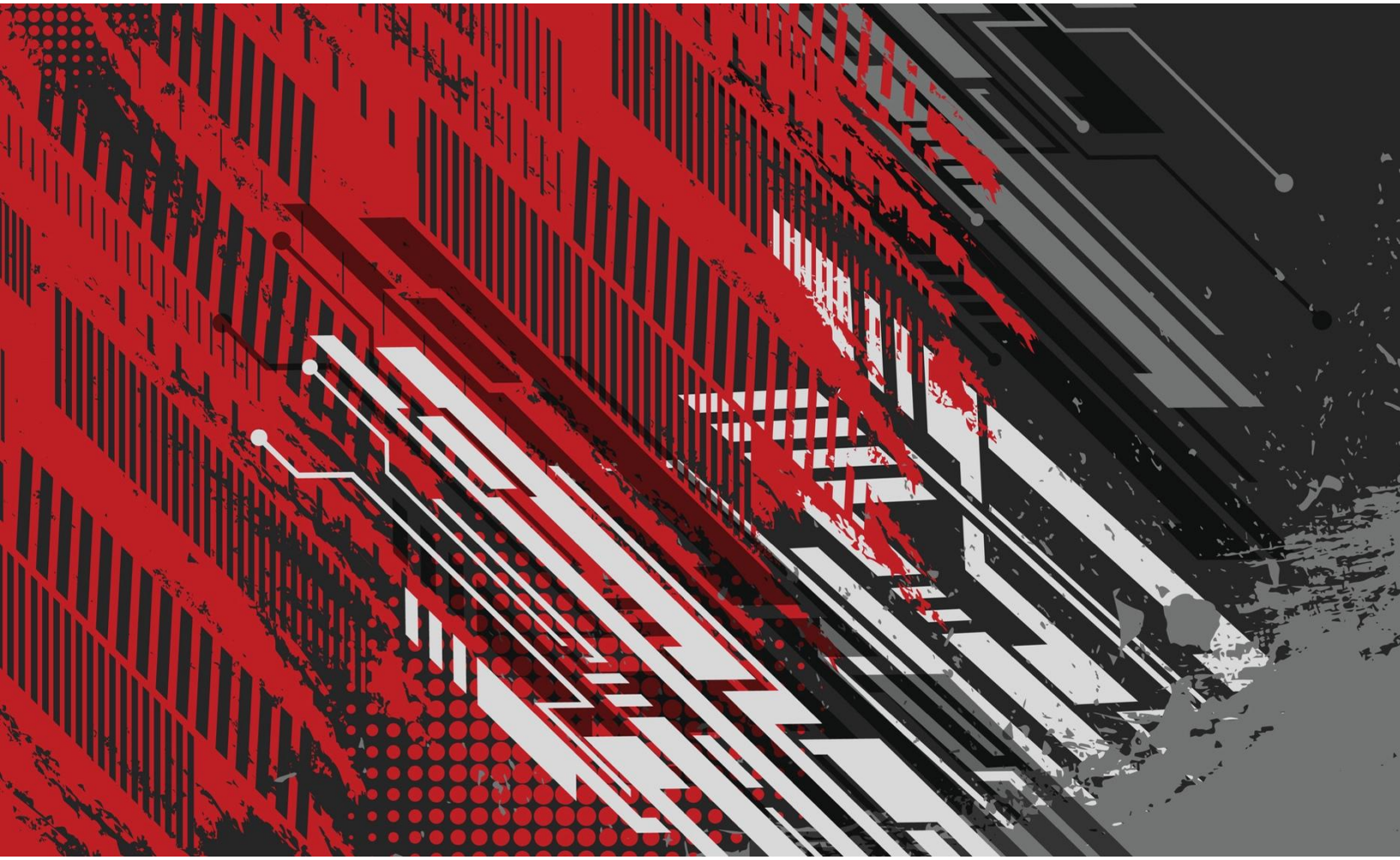

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الحالة الساكنة بوصفها سياسة: قراءة في الاقتصاد الاجتماعي للركود الإمبريالي المُقدَّس

كانت المحاضرة شديدة الغرابة في سياق تاريخ التطور الاقتصادي، وكنت وأنا أغادر قاعة الدرس أشعر بأن خلفي تاريخًا اقتصاديًا طويلًا ومعقدًا، محاولًا الفصل بين مفهومين رئيسيين: حالة الاستقرار (Steady State) و الحالة الساكنة .(Stationary State) فحالة الاستقرار هي وضع طويل الأجل يصل إليه الاقتصاد عندما تتوقف المتغيرات الاقتصادية عن التغيّر أو تنمو بمعدلات ثابتة، ويكون الاستثمار مساويًا للاندثار، ويبقى رأس المال والإنتاج للفرد مستقرين مع مرور الوقت. وتُظهر نماذج اقتصاديات النمو الحديثة أن هذه الحالة تضمن ثبات حصة الفرد من الناتج دون تهديد الاستقرار الكلي، وتسمح باستمرار التنمية ضمن أفق من التوازن طويل الأجل.

في المقابل، تمثل الحالة الساكنة وضعًا أشد وطأة، إذ يتوقف النمو تمامًا ويظل الإنتاج الكلي ثابتًا، كما يبقى عدد السكان ورأس المال دون تغيير، ويكون الاستثمار مساويًا للاهتلاك، بحيث لا يوجد توسّع ولا نمو إطلاقًا، ويدخل الاقتصاد في حالة ركود مطلق. هذا المفهوم، في التحليل الكلاسيكي لدى مالتوس وريكاردو، ارتبط بفكرة الضغط السكاني على الموارد، وهو ما يُعاد إنتاجه اليوم بصيغ معاصرة تحت مفهوم «المليار الذهبي»، بوصفه امتدادًا لوظائف إمبريالية تسعى إلى ضبط النمو السكاني والتنمية العالمية، بما يعكس تصورات العصر الاستعماري الفكتوري وما تلاه من تحولات اجتماعية واقتصادية.

ورغم هذا التشاؤم الكلاسيكي، خالف جون ستيوارت ميل هذا الاتجاه، معتبرًا أن الحالة الساكنة يمكن أن تكون مرغوبة وليست بالضرورة مخيفة. فاستقرار عدد السكان، من وجهة نظره، يخفف الضغط على الموارد، ويتيح توجيه الجهد الإنساني نحو الثقافة والتعليم والتقدم الأخلاقي بدلًا من السعي المحموم وراء التوسع المادي المستمر. كما أن تباطؤ النمو يحدّ من الأضرار البيئية، ويترك مساحة للطبيعة والجمال، بما يحسّن نوعية الحياة. وقد تخيّل ميل مجتمعًا يكتفي بثراء معتدل، لكنه يركّز على التطور الإنساني لا على تراكم الثروة بلا حدود. هذه الرؤية تمثل أحد الجذور الفكرية للفلسفات المعاصرة حول التنمية المستدامة وفكرة النمو الصفري (De-Growth)، لا سيما في المجتمعات الغنية ضمن النظام الرأسمالي المركزي، حيث يُعاد تقديم الاستقرار الاقتصادي بوصفه أداة لحماية البيئة وتعزيز رفاهية الإنسان.

في هذا السياق، تبرز «السياسة الناعورية»، كما يصوغها المفكر حسين العادلي، بوصفها نمطًا من الممارسة السلطوية في الاقتصاد السياسي والاجتماعي، يقوم على إدارة المجتمع عبر إعادة إنتاج الحالة الساكنة وتقديمها على أنها استقرار. تتميز هذه السياسة بحركة دائمة بلا تقدّم، حيث يُقدَّس انعدام النمو، ويُخشى تجاوزه، ويُعطَّل التحول التاريخي مع الإبقاء على دورة اقتصادية واجتماعية دائرية. وعلى المدى الطويل، تُفضي هذه الآليات إلى تآكل القيم الاجتماعية والاقتصادية، وإلى نوع من الخدر الجماعي إزاء التراجع العميق في البنية التاريخية للزمن الاجتماعي لدى المجتمعات النازلة. فالسياسة الناعورية لا تُجمِّد الاقتصاد فحسب، بل تُعطِّل التاريخ نفسه، إذ لا يُفهم الحكم بوصفه مسارًا، بل حركة، ولا يُنظر إلى الفشل كخلل، بل كمادة تشغيل، ولا يُعامل الزمن كفرصة، بل كمساحة استهلاك.

ضمن هذا الإطار الجيو-اقتصادي، يتكرّس مفهوم «المليار الذهبي» (The Golden Billion) بوصفه الامتداد العالمي للسياسة الناعورية، حيث تُدار المنظومة الاقتصادية الدولية بما يضمن رفاهية أقلية سكانية محدودة، مقابل إبقاء أغلبية العالم في حالة سكون تنموي، أو نمو مُقنَّع لا يهدد مركز الامتياز. وتُعاد إنتاج هذه الحالة الساكنة المعولمة عبر آليات السوق، والخطاب التنموي، واللاهوت الاقتصادي، بحيث يصبح تعطيل التاريخ في المجتمعات النازلة شرطًا موضوعيًا لاستقرار النظام الدولي داخل فضاء «المليار الذهبي».

ختامًا، ليست السياسة الناعورية ولا الحالة الساكنة مجرد مفاهيم اقتصادية محايدة، بل هما آليتان لتثبيت السلطة الاجتماعية والسياسية، تحافظان على حركة دائرية للاقتصاد والمجتمع بلا تقدّم فعلي، وتضمنان استمرارية الامتيازات القائمة مع تحييد إمكانات التغيير البنيوي. فهي لا تُجمِّد الاقتصاد فحسب، بل تُعطِّل حركة التاريخ دون إيقافه، لتبقى المجتمعات في دائرة ركود مستدام، تُقاس فيها النجاحات بالاستمرارية لا بالإنجاز، وبترحيل الأزمات لا بإزالة أسبابها. ولعل ما عبّر عنه كارل ماركس في تشبيهه المأثور يختصر هذه الحالة بدقة، حين رأى أن الرأسمالية تحوّل الحياة إلى عملية ركض متواصلة، يُسحق فيها تحت الحشود كل من يتوقف ليلتقط أنفاسه.

عن الكاتب: الدكتور مظهر محمد صالح: باحث اقتصادي و اكاديمي. مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600